جهود دول مجلس التعاون الخليجي
تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية
٢٠٠٢ – ٢٠٠٥

The efforts of the Gulf Cooperation Council countries towards the second Palestinian intifada 2002-2005

أ.م.د ستار محمد علاوي
Prof. Assist. Dr. Satar Mohamed Alawy

الباحث/ مثنى صالح محمود
Muthana Saleh Mahmood Jasim

Msm624379@gmail.com

الجامعة العراقية / كلية التربية

الملخص

عدت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي داعمة للقضية الفلسطينية لكونها قضية العرب والمسلمين الأولى، مؤكدين دعمهم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية وتنفيذ القرارات الشرعية والدولية، ودعت دول مجلس التعاون الخليجي المجتمع الدولي الى حث إسرائيل وفلسطين لاستئناف عملية السلام والمفاوضات، وفي الوقت نفسه أدانت أعمال الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية ضد شعب فلسطين.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، الانتفاضة الفلسطينية.

Abstract

The positions of the Gulf Cooperation Council countries are considered supportive of the Palestinian cause، as it is the first Arab and Muslim issue، affirming their support for the establishment of an independent Palestinian state with East Jerusalem as its capital، ensuring the rights of refugees in accordance with the Arab Peace Initiative، the Palestinian and Israeli two-state solution، and the implementation of legitimate and international decisions. The Gulf Cooperation Council countries called on the international community to urge Israel and Palestine to resume the peace process and negotiations، while at the same time condemning the settlement activities and the Israeli violations against the people of Palestine.

Keywords: Gulf Cooperation Council, Palestinian Intifada.

المقدمة

حظي تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر بِاهتمام الباحثين في الجامعات العراقية والعربية، وكُرست أغلب الموضوعات في معالجة الأوضاع السياسية التي شهدتها فلسطين منذ صدور وعد بلفور الى الوقت الحالي على المستوى الداخلي والخارجي والدولي، وأما موضوع وطبيعة المواقف السياسية لدول مجلس تعاون الخليج العربي تجاه القضية الفلسطينية للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، فظلت فقيرة من حيث الدراسة والمتابعة.

حددت بداية الدراسة في العام ٢٠٠٢، نتيجة طبيعية للتطورات السياسية الخطيرة التي شهدتها الأراضي المحتلة من اعتداءات صهيونية على الشعب الفلسطيني، وأما نهاية الدراسة فحددت بالعام ٢٠٠٥، نتيجة الى وقف إطلاق النار، وانتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي استمرت لخمس سنوات متتالية.

وزعت الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة، تم التطرق في المبحث الاول الى جهود دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، فبين الجهود السياسية لدول مجلس تعاون الخليج العربي حيال القضية الفلسطينية ومحاولاتهم لإنهاء الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) ،واما المبحث الثاني دعم دول مجلس التعاون الخليجي للقضايا الفلسطينية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، إذ بينا فيه دور دول المجلس ومواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية في مختلف القضايا السياسية لاسيما ضد بناء الجدار العازل (جدار الفصل العنصري)، واما الخاتمة فاحتوت على اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة منها :وثائق القمم العربية ووثائق مجلس تعاون دول الخليج العربي ووثائق مؤتمر القمة الإسلامي والرسائل والاطاريح العراقية والعربية والكتب العربية والأبحاث والموسوعات والمجلات والدوريات وشبكة المعلومات الدولية(الانترنت) واعتمدنا في المبحث الاول على بعض المصادر منها: رسالة علي ريسان بدر، موقف مجلس

التعاون لدول الخليج العربية من مشاريع التسوية للصراع العربي الصهيوني ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٨.، ومؤلفات وكتب منها: أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١ – ٢٠١٠، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٤.، واما المبحث الثاني فاعتمدنا على : خالد يوسف ربيع الشطي، الكويت والقضية الفلسطينية دعم ومناصرة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠١٢،والتي أسهمت في إغناء بعض مادة هذا المبحث فضلا عن المصادر والكتب الاخرى. واما الابحاث فكان : همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية وأثرها في قيام الانتفاضة الشعبية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، جامعة بغداد، ٢٠١٣.، فضلا عن البحوث والدراسات الأخرى، وأدت المجلات والصحف العربية دوراً كبيراً في رفد هذا المبحث بمعلومات تاريخية وسياسية قيّمة عن تاريخ الانتفاضة الفلسطينية ومواقف دول الخليج العربي الرسمي منها.

المبحث الأول

جهود دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣

استنكرت دول مجلس التعاون الخليجي الاعتداءات الإسرائيلية، فكان موقف المملكة العربية السعودية تجاه الاعتداءات الإسرائيلية خلال عقد الاجتماع الوزاري الذي ترأسه الملك فهد بن عبد العزيز في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٢، فتناول في الاجتماع الغارات العسكرية الإسرائيلية والحصار الذي فرض على مقر الرئيس ياسر عرفات، وعلى الشعب الفلسطيني أيضاً، واستمرار عملية القصف للمؤسسات الفلسطينية، وهدم مقر الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، فيما وجه المجلس الوزاري السعودي بياناً للمجتمع الدولي طالب من خلاله بضرورة أعادة السلام الى المنطقة، والوقوف بحزم تجاه الاعتداءات الإسرائيلية[1].

إما دولة الكويت، فقد استنكرت الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وجاء ذلك خلال عقد مجلس الوزراء الكويتي اجتماعاً في ٢٠ كانون الثاني من العام نفسه، الذي أدان بشدة تلك الاعتداءات على حقوق الشعب الفلسطيني، وعدها خرقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي نص على التعايش السلمي بين دول العالم كافة وكذلك تهديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط[٢].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تلقى شيخها زايد أل نهيان رسالة من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في ٢٢ كانون الثاني من العام نفسه، طالب فيها وقوف دولة الإمارات الى جانب الشعب الفلسطيني في ظل تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية، وقد أكد الشيخ زايد مساندته الشعب الفلسطيني وطالب في استدعاء لجنة دولية لتراقب الاعتداءات الإسرائيلية، والتحقيق في الاتهام الحاصل ضد الرئيس الفلسطيني بشأن السفينة كارين A، وقد حث الشيخ زايد المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لتحمل المسؤولية تجاه ما يحصل في فلسطين [٣].

ومن جانب أخر بعث رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٢، رسالةً الى أمير قطر حمد بن خليفة طالب فيها ضرورة إجراء اتصالات عربية مع الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد لسياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون العدائية تجاه الشعب الفلسطيني، ووقف محاولاته لضرب المؤسسات الفلسطينية [٤]، وتمت الاستجابة لطلبه فأرسل وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم أل ثاني في ٢٤ من الشهر نفسه، برقية الى المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط أنتوني زيني (Anthony Zinni)[٥] دعا فيها الى ضرورة تقريب وجهات النظر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإيجاد حل للأزمة الحاصلة ووقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق شعب فلسطين، وإنهاء المعاناة المأساوية في ظل الحصار الجائر، فيما أكد أنتوني زيني في برقية مماثلة لنظيره دعا فيها الى ضرورة تقريب وجهات النظر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإيجاد

حل للأزمة الحاصلة ووقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق شعب فلسطين، وإنهاء المعاناة المأساوية في ظل الحصار الجائر، فيما أكد أنتوني زيني في برقية مماثلة لنظيره القطري أنه مستمر في المساعي مستمر في المساعي التي قد تحقق تقريب وجهات النظر بين الطرفين لإنهاء الخلاف وإحلال السلام [٦].

أما سلطنة عمان، فقد التقى السلطان قابوس بن سعيد في ٢٤ من الشهر نفسه، المبعوث الفلسطيني ياسر عبد ربه والذي حمل برقية من الرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ، تحوي في ثناياها طلب المساعدة العمانية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وما تبعها من حصار على مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله، فضلا عن هدم المقرات الحكومية، وقد أكد السلطان قابوس بن سعيد، وقوف الشعب العماني الى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، وتناول الطرفان مناقشة الاعتداءات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وقد أكد المبعوث الفلسطيني ياسر عبد ربه، أن الرئيس الفلسطيني لا يستطيع الحضور الى القمة العربية المقرر إقامتها في بيروت كونه محاصرٌ من قبل القوات الإسرائيلية، وان مقعد فلسطين لن يملأه إلا الرئيس ياسر عرفات [٧].

أما مملكة البحرين فقد تلقى الشيخ حمد بن عيسى أمير دولة البحرين، رسالة من الرئيس ياسر عرفات، شرح له من خلالها الأوضاع الخطيرة في فلسطين وعمليات القتل التي قامت بها القوات الإسرائيلية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وقد أكد الشيخ حمد بن عيسى وقوف البحرين مع أبناء فلسطين مستنكراً تلك الاعتداءات الواقعة ضد شعب فلسطين ومحاصرة مقر الرئيس ياسر عرفات [٨].

أبدت دولة قطر استعدادها بإرسال وزير خارجيتها حمد بن جاسم أل ثاني للذهاب الى إسرائيل للتوسط لدى رئيس وزرائها أرئيل شارون، من اجل السماح لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات حضور القمة العربية المقرر عقدها في بيروت عام ٢٠٠٢، ومن ثم إرجاعه الى مقره في رام الله، إلا أن قادة الدول العربية رفضوا هذا المقترح، فضلا عن إعلان

حكومة إسرائيل إذا ما غادر ياسر عرفات فلسطين فلا تسمح له بالعودة إليها[٩].

خلال عقد القمة العربية في بيروت للمدة من ٢٧-٢٨ من آذار من العام نفسه قدم ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز، مشروع مبادرة السلام العربية، لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، وإيجاد سلام عادل في المنطقة وكانت على النحو الأتي[١٠]:

١- انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية جميعها التي احتلتها عام ١٩٦٧ وفقا لقرارات مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) والذي أكدته مبادرة مدريد للسلام ١٩٩١ وعلى وفق مبدأ الأرض مقابل السلام .

٢- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بحسب القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤).

٣- الاعتراف بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في ٤ حزيران ١٩٦٧ بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية .

بعد موافقة الجانب الإسرائيلي على تنفيذ شروط المبادرة، تؤسس علاقات طبيعية مع إسرائيل من جهة والدول العربية من جهة أخرى وعد النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا ليتحقق سلام عادل وشامل مع الأطراف جميعها، وقد جاء في قرارات القمة العربية دعم ميزانية السلطة الفلسطينية، بتقديم مبلغ وقدرة (٣٣٠) مليون دولار، يدفع شهريا لمدة ستة أشهر بواقع (٥٥) مليون شهري، ابتداء من الأول من نيسان ٢٠٠٢، مع مراعاة تجديده لمدة ستة أشهر أخرى في حال استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وان يكون إسهام الدول العربية إلزامياً بهذا الخصوص وبحسب التخصيص المادي المفروض على كل دولة، فيما قدم الدول الأعضاء مبلغ قدره (١٥٠) مليون دولار لدعم صندوقي الانتفاضة الفلسطينية (الأقصى، والقدس)، فضلا عن دعوة الشعوب العربية للإسهام في التبرع لدعم صمود الشعب الفلسطيني ونضاله[١١]، ومما تجدر الإشارة إليه أن المبادرة العربية للسلام قد

تم طرحها في الدورة الثانية والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في الرياض في ١١ آذار ٢٠٠٢، ذلك قبيل انعقاد القمة العربية، وقد رحب المجتمعون بهذه المبادرة التي أطلقها ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز، داعين المجتمع الدولي لقبولها ليعم السلام في منطقة الشرق الأوسط [١٢].

وفي إطار المساعدات المالية قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ (٤٥) مليون دولار كإسهام لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية مع بداية العام ٢٠٠٢ ولمدة ثلاثة أشهر، كما قدمت مبلغ (٢،٥) مليون دولار لشهر آذار، وهو ما تم الاتفاق عليه في قمة بيروت لدعم موازنة السلطة الفلسطينية أيضا، وأسهمت المملكة العربية السعودية بمبلغ (٨) ملايين دولار على شكل دفعتين متساويتين يتم دفعها خلال أشهر أيار وحزيران وتموز من العام نفسه، وأسهمت المملكة العربية السعودية بمبلغ (٢،٣) مليون دولار لدعم الانتفاضة تدفع على شكل مستلزمات غذائية ودوائية، فضلا عن قافلة مكونة من (٩٥) شاحنة تحمل مواد عينية من خيام ومستلزمات طبية ترسل الى الأردن ومن ثم إيصالها لفلسطين [١٣].

أما دولة الكويت فقد أيدت المبادرة العربية للسلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت، وقد أسهمت دولة الكويت بمبلغ (٧،٥) مليون دولار من الحصة المقررة عليها من الدفعة الأولى على وفق قرارات القمة العربية في بيروت، وأسهمت الكويت ب(١،٥) مليون دولار كمساعدات للاجئين الفلسطينيين عبر وكالة(الاونروا) [١٤]، وتأتي هذه المساعدات ضمن الدعم الكويتي المستمر للشعب الفلسطيني [١٥].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد دعمت مقررات قمة بيروت إلا إنها خفضت مستواها التمثيلي في القمة العربية، فقد انسحب الشيخ مكتوم بن راشد أل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من اجتماع القمة العربية، تضامنا مع الوفد الفلسطيني الذي انسحب من الجلسة الأولى للقمة، احتجاجاً على عدم البث المباشر لكلمة الرئيس الفلسطيني

ياسر عرفات المحاصر في مقره في رام الله، وقد كان من المقرر أن تبث كلمته عبر الأقمار الصناعية وعبر قناة الجزيرة الفضائية القطرية، إلا انه تم بث الكلمة المسجلة لياسر عرفات في اليوم التالي، وأشاد فيها بدور المملكة العربية السعودية لإطلاق مبادرتها للسلام، بعد أن تم تعليل عدم بث الكلمة مباشرة هو خوف من التشويش الإسرائيلي عليها [١٦].

وفي الوقت نفسه أيدت دولة قطر المبادرة العربية للسلام ومقررات قمة بيروت، إلا أنها عدّت عدم إذاعة خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الجلسة الافتتاحية للقمة خطأً جسيماً في حق الرئيس ياسر عرفات وشعبه، وقد صرح وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم أل ثاني أن على القادة العرب الإسهام في رفع الحصار عن شعب فلسطين، وان عدم بث الكلمة في اليوم الأول عد مساعدةً لرئيس حكومة إسرائيل في منع وصول كلمة ياسر عرفات للقمة العربية، وكانت الحكومة اللبنانية قد أعلنت وقت بدء فعاليات مؤتمر القمة العربية تخوفها من التشويش الإسرائيلي المتعمد حول خطاب الرئيس الفلسطيني المحاصر في رام الله، لذلك عملت على عرض خطاب الرئيس المسجل في اليوم التالي على رؤساء القمة العربية[١٧].

أيدت سلطنة عمان مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز وأيدت قرارات القمة العربية في بيروت جميعها، وأضاف وزير الخارجية في سلطنة عمان خلال تصريح للصحفيين بعد اجتماع القمة العربية، أن الأوضاع التي شهدتها فلسطين خطيرة وتقتضي العمل السياسي المكثف لوضع حد للهمجية الإسرائيلية، وعدّ حصار إسرائيل لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ووضعه تحت الإقامة الجبرية انتهاكاً صارخاً لكل المعايير الدولية ومنافي لحقوق الإنسان[١٨].

أما دولة البحرين فقد ثمن الشيخ حمد بن عيسى دور لبنان في تنظيم القمة العربية، مؤكدا دعمه القرارات الصادرة عن القمة العربية جميعها، مباركا المبادرة التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز، ووجه الملك حمد بن عيسى دعوة رسمية لقادة

الدول العربية لحضور القمة العربية المقبلة المقرر إقامتها في العاصمة البحرينية المنامة في العام ٢٠٠٣[١٩].

تحفظت حركة حماس على بعض نقاط المبادرة العربية للسلام التي تبنتها المملكة العربية السعودية، لاسيما بشأن بناء علاقات ودية مع إسرائيل، وأدى هذا الأمر الى تعكير الأجواء الودية ما بين السعودية وحماس، لاسيما إن المملكة العربية السعودية بدأت تقليص حجم علاقتها مع حركة حماس لاسيما بعد اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١، لكون حركة حماس متهمة بالإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أن اغلب منفذي هجمات ١١ أيلول هم من الجنسية السعودية وشكل هذا الأمر حرجا لموقفها أمام الولايات المتحدة الأمريكية [١] في المقابل دعمت دولة قطر حركة حماس ساعية الى خلق مكانة دولية لها الى جانب المملكة العربية السعودية، لذلك قدمت الدعم المادي لحركة حماس لكي تشق المجال السياسي وصولا الى مقاليد السلطة الفلسطينية [٢٠].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رحبت بمبادرة المملكة العربية السعودية للسلام[٢١]، إلا أن الرئيس الإسرائيلي أرئيل شارون لم يصغِ للمبادرة السعودية فاصدر أوامره العسكرية بالهجوم على الضفة الغربية في ليلة ٢٨ آذار ٢٠٠٢ وكان هذا الأمر إيذاناً بإفشالها، فقد تحركت القوات الإسرائيلية بالاعتداء على مخيم جنين والمناطق المحيطة به، وهدم المنازل الفلسطينية وتشريد عوائلها، فضلا عن تجريف الأراضي واعتقال ألاف الفلسطينيين وتشديد الحصار على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في رام الله[٢٢].

شكلت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة خيبة أمل لمشروع المملكة العربية السعودية، فسبب إرباكاً لها وانخفاضاً لفرص نجاح المبادرة التي أطلقتها، لذلك أجرى ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز اتصالا مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لتدارك الوضع الراهن، قبل دعوة الرئيس الأمريكي لزيارة واشنطن، التي جاءت في ٢٥ نيسان من العام نفسه[٢٣]، ودارت المناقشات لإيجاد السبل الكفيلة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على

منطقة الضفة الغربية وفك الحصار عن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وطالبت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية تسليم قتلة وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زائيفي شرطا لفك الحصار، وحاولت المملكة العربية السعودية توفير حماية أمريكية بريطانية للمطلوبين الستة المتهمين في قتل وزير السياحة الإسرائيلي، وعلى رأسهم احمد السعدات[٢٤] وفؤاد الشوبكي [٢٥] المسؤول عن عملية السفينة كارين A، ونتيجة للوساطة السعودية لدى الولايات المتحدة التي ضغطت من جانبها على أرئيل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية، الذي استجاب لها برفع الحصار المفروض على ياسر عرفات، في ليلة الواحد على الثاني من أيار ٢٠٠٢، مع وقف العمليات العسكرية على مخيم جنين، الذي أصابه الدمار والتخريب جراء تلك الاعتداءات، إلا انه سرعان ما جددت حكومة إسرائيل حصارها على مقر الرئيس ياسر عرفات في ٥ حزيران من العام نفسه، على أثر عملية انتحارية، قامت بها حركة الجهاد الإسلامي مستهدفة أحد الحافلات الإسرائيلية [٢٦].

بعد تأزم الأوضاع السياسية طالبت دولة الكويت من طريق وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح في لقاء صحفي في العام نفسه لجنة تقصي الحقائق أنْ تأخذ دورها في كشف الممارسات الوحشية للقوات الإسرائيلية على مخيم جنين، وعدم التغافل عن مثل هذه الإعمال العدائية، فيما أكد أن الدول العربية جميعاً أيدت المبادرة العربية للسلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية، من اجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية الى تفعيل دورها بالضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها، فيما أكد عن عدم قدرة البلاد العربية من استخدام النفط كسلاح موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، مشيراً الى أن صادرات النفط العربي لا تشكل سوى (٩ ٪) من الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية [٢٧].

أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة عبر بيان وزارة خارجيتها الاعتداءات الإسرائيلية على مخيم جنين والحصار المفروض على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، فقد أشار البيان

أن هذا العمل سيزيد الأوضاع سوءاً في الأراضي الفلسطينية، ويعرقل الجهود الرامية الى إحياء عملية السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية [٢٨]، وبدوره أمر الشيخ زايد آل نهيان بإعادة بناء مخيم جنين الذي دُمِر نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية، فقد تمت المباشرة في ٢٠ تموز ٢٠٠٢، ببناء (٨٠٠) وحدة سكنية، وشراء (١٤) دونما من الأراضي المحيطة للمخيم لغرض توسعة المرافق الملحقة بالمخيم من شبكات طرق المواصلات وشبكات الاتصالات ومستشفيات، وتم أعادة بناء مسجد مخيم جنين وتوسيعه الذي أطلق عليه أسم (مسجد الشيخ زايد)، وكلف بناء هذا المشروع (٢٨) مليون دولار، وقد جاءت هذه المبادرة لمناصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية [٢٩].

أدت دولة قطر عملاً مهما في محاولة رفع الحصار عن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وقد جاء هذا الأمر في ضوء علاقاتها المتوازنة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأن دولة قطر قد سمحت بمعاودة النشاط الإسرائيلي عبر مكتبهم التجاري في العاصمة القطرية الدوحة في العام ٢٠٠٢ [٣٠]، ومن جانب أخر فقد زار وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقره المحاصر في رام الله لتدعيم الموقف السياسي للسلطة الفلسطينية [٣١]، بعدها التقى وزير الخارجية القطري الرئيس المصري حسني مبارك في ٢١ نيسان ٢٠٠٢، وتباحث معه طلب رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بعقد قمة إسلامية في العاصمة القطرية الدوحة، للتباحث والتشاور بين الدول الإسلامية لإنهاء الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية، وطالب الرئيس المصري من وزير خارجية قطر أن يكون الإعداد للقمة الإسلامية جيدا للخروج بقرارات مهمة تخدم القضية الفلسطينية، وأشار الرئيس المصري أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للبحث عن حل لتهدئة الأمور بين فلسطين وإسرائيل، وان ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز أجرى مباحثات مع الرئيس الأمريكي لإيجاد حل للازمة، وإذا أفضت هذه المباحثات

الى نتيجة فلا داعي لعقد قمة أسلامية التي طالب بها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات [٣٢].

لم تدخر المملكة العربية السعودية جهداً في سبيل إيجاد حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد ذهب ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الى مدينة شرم الشيخ المصرية في ١١ أيار ٢٠٠٢ لحضور القمة الثلاثية التي جمعته مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والرئيس السوري بشار الأسد[٣٣] لتدارس الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية، وجاء البيان الختامي للمؤتمر أن لا خيار عن المبادرة العربية للسلام التي تبنتها المملكة العربية السعودية، لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتأكيد على قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لإرسال لجنة لتقصي الحقائق لمخيم جنين للوقوف على الحقائق، وحجم الدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني، فيما أكد الحاضرون على ضرورة تهدئه الأوضاع في فلسطين، والعمل على تنسيق المواقف العربية لهذا الأمر[٣٤].

أما سلطنة عمان فقد صرح فهد بن محمود أل سعيد في إثناء زيارة الى السعودية في ٢٦ أيار ٢٠٠٢، أن السلطان قابوس بن سعيد يدعم الجهود الرامية الى استقرار منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد السلام الدائم فيها، وأكد دعم تحركات المملكة العربية السعودية الى واشنطن، ومن ثم الى انعقاد الثلاثية في شرم الشيخ والتي صبت في مصلحة الشعب الفلسطيني ووقف الاعتداءات الإسرائيلية [٣٥].

أما البحرين فقد أعلن ملكها الشيخ حمد بن عيسى، أن سياسة الحصار الإسرائيلي تجاه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، قد يعرض المصالح الأمريكية الى الخطر، كونها لم تمارس الضغط على إسرائيل في رفع حصارها ، فيما أشار أن العالم الذي أستنكر أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية، عليه اليوم الوقوف بالمثل إزاء الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين[٣٦]، وقد أشاد الشيخ حمد بن عيسى بجهود المملكة العربية السعودية، من خلال الاتصال الهاتفي مع ولي العهد السعودي الأمير عبدالله، مؤكدا له أن القمة الثلاثية التي

عُقدت في شرم الشيخ قد وضحت الموقف العربي تجاه الاعتداءات الإسرائيلية الحاصلة ضد الشعب الفلسطيني، وان هذه الجهود هي لإعادة الحق الى الشعب الفلسطيني في أقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف [٣٧].

وعند انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٢ في العاصمة القطرية الدوحة، أكد الحاضرون أن المبادرة العربية للسلام هي الحل الوحيد لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ولتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط، وأدان قادة مجلس التعاون الخليجي الاعتداءات الوحشية التي نفذتها القوات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني المطالب بدولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف [٣٨].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة ترتيب أوراق الشرق الأوسط من خلال إطلاق مشروع خارطة الطريق، الذي أفضى الى ترتيب أنظمة الحكم في المنطقة العربية ومنها في فلسطين على وفق مبدأ الإصلاح، فقد أكدت المملكة العربية السعودية أن إصلاح السلطة الفلسطينية أتاح لها اعترافا دوليا لفلسطين كدولة مستقلة، فيما أعربت المملكة العربية السعودية أن يكون للجنة الرباعية الدولية دورٌ بارزٌ في تنفيذ القرارات الدولية، بشأن القضية الفلسطينية لاسيما بعد أن أثبتت القيادة الفلسطينية جديتها في تطبيق مشروع خارطة الطريق وإصلاح نظام الحكم لديها [٣٩].

اجتمع وزير خارجية قطر حمد بن جاسم مع وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم (סילבן שלום)[٤٠] في ١٤ أيار ٢٠٠٣ في باريس، وجاء هذا الاجتماع لإعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الطرفين، بعد أن تم تجميدها في العام ٢٠٠٠، فيما تطرق الاجتماع الى مشروع خارطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية، فقد أكد وزير الخارجية القطري أن بلاده مستعدة لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل إن كان ذلك يصب في مصلحة الدول الخليجية [٤١].

وعند انعقاد قمتي شرم الشيخ، والعقبة في حزيران ٢٠٠٣، بحضور الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن والرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، لمناقشة سبل إنجاح خارطة الطريق أكد خلالها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل [٤٢]،أن الدول العربية تقبل التطبيع مع إسرائيل شريطة عودة عن الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وان تعترف بالدولة الفلسطينية، وقد أكد سعود الفيصل رفض المملكة العربية السعودية أي خطوة تطبيعية فردية من أي دولة عربية ما لم تنفذ إسرائيل عملية الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وجاء هذا التصريح على خلفية المطالبة الأمريكية للدول العربية باتخاذ خطوات تطبيعية مع إسرائيل [٤٣] .

عقدت الدورة السابعة والثمانون للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، في مدينة جدة السعودية في ١٦ حزيران ٢٠٠٣، وتناولت مناقشات المجلس قمتي شرم الشيخ، والعقبة لعام ٢٠٠٣، فقد رحب المشاركون بنتائج القمتين وأعربوا عن أملهم في مشروع خارطة الطريق الذي ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥ بحسب الخطة التي وضعت في مشروع خارطة الطريق، وطالب المجلس الحكومة الإسرائيلية بأن توقف أي إجراء يعمل على إفشال مشروع خارطة الطريق ،مع وجوب تنفيذ الخطوات التي اقرها المشروع، وقد رحب الحاضرون بجهود الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن واللجنة الرباعية لدفع عملية السلام وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني[٤٤] .

سعت الإدارة الأمريكية التي دعمت السياسة الإسرائيلية الى استبعاد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات عن سدة الحكم في أيلول ٢٠٠٣، ونفيه خارج الأراضي الفلسطينية، وقد عدت المملكة العربية السعودية هذا التصرف بأنه تجاوز الخطوط الحمراء جميعها، وإن هذا التصرف ما هو إلا تصعيد عدائي جديد انتهجته السياسة الإسرائيلية ضد الشعب

الفلسطيني وقادته، وقد أكدت المملكة العربية السعودية أن هذه الخطوة ستؤدي الى تفجير الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن كونه استهانةً بالإرادة الدولية وإسقاط مشروع خارطة الطريق التي تبنته اللجنة الرباعية الدولية [٤٥].

أرادت إسرائيل التخلص من الهجمات الفلسطينية، ووضع حد لها فشرعت بتنفيذ مشروع فك الارتباط أحادي الجانب، الذي أعلن عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣، وكذلك مواصلة بناء الجدار العازل لأجل ضمان امن إسرائيل [٤٦].

جاءت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي بالرفض للمشروعين : فك الارتباط، والجدار العازل، لما فيهما من ضرر كبير على الشعب الفلسطيني وعزل مناطقه، والخسائر التي ستلحق بالاقتصاد الفلسطيني، فقد اجتمع المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي للدورة الرابعة والعشرين في ٢٢ من الشهر نفسه في دولة الكويت، وقد استنكر قادة دول مجلس التعاون الخليجي القرارات الإسرائيلية بفك الارتباط التي عدوها تهرباً واضحاً من المبادرات العربية والدولية والتي دعت الى حل الصراع العربي الإسرائيلي [٤٧].

المبحث الثاني: دعم دول مجلس التعاون الخليجي للقضايا الفلسطينية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

جاءت سياسة الجدار العازل، كضمان استمرارية عملية الضم المتزايد من أراضي الضفة الغربية الفلسطينية الى الجانب الإسرائيلي، التي أسهمت في أعاقة الجانب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، ناهيك عن كونها سياسة فصل عنصرية، وغير قانونية، وفيها مخالفة واضحة لقرارات الأمم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية جميعها [٤٨].

عدت المملكة العربية السعودية الجدار العازل الذي أنشأته الحكومة الإسرائيلية، مخالفاً للقانون الدولي، وأبلغ مندوبها لدى الأمم المتحدة أن الجدار العازل ما هو إلا استيطان غير شرعي وأنه قد زاد من الانتهاكات الإسرائيلية في داخل الأراضي الفلسطينية، وعند انعقاد مجلس الوزراء السعودي، في ٢٣ شباط ٢٠٠٤، أكد الحاضرون على ضرورة متابعة قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية لا سيما بعد أن أصدرت الأمم

المتحدة في وقت سابق قرارا في ٨ كانون الأول ٢٠٠٣، طالبت فيه محكمة العدل الدولية ببيانَ رأيها بإقامة الجدار العازل، وأن المملكة العربية السعودية قد حضرت عبر مندوبيها الجلسات لمحكمة العدل الدولية، والإنساني وقانون حقوق الإنسان، وان بناء الجدار ما جاء وأن بناء الجدار العازل جعل (٩) أبار من المياه تحت السيطرة الإسرائيلية التي مثلت (٣٠ ٪) مما يستهلكه الفلسطينيون، وهذا يعني أن الجدار سلب الأراضي الأكثر خصوبة في الضفة الغربية، مما شكل كارثة حقيقة على الاقتصاد الفلسطيني وزراعته[٤٩].

طالبت دولة الكويت عن طريق سفيرها لدى مملكة هولندا الشيخ علي خالد الجابر الصباح[٥٠] في إثناء افتتاح المرافعة الخاصة بقضية الجدار العازل في محكمة العدل الدولية في ٢٣ شباط ٢٠٠٤، الوقوف بوجه سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإقامة جدارها العازل، الذي عدته دولة الكويت انتهاكا للقانون الدولي لزيادة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية مما عدّ انتهاكاً للأعراف الدولية والإنسانية [٥١].

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها في ٩ تموز ٢٠٠٤، الذي قضى بعدم شرعية الجدار العازل وقيام الحكومة الإسرائيلية بدفع تعويضات مالية للمواطنين الفلسطينيين الذين جرفت أراضيهم ومنازلهم من جراء عمليات التجريف التي رافقت بناء الجدار[٥٢]، وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية هذه القرارات وعدتها قرارات غير ملزمة، كونها جاءت في إطار إفتائي، أي توضيح للمسائل القانونية فقط، وبدورها ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الرفض الإسرائيلي، وعدتهُ حقاً لإسرائيل في اتخاذ القرارات التي تناسبها[٥٣].

وقد اغتالت القوات الإسرائيلية الشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس في ٢٢ آذار ٢٠٠٤، مما شكل ردود أفعال لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعلنت خلال بيانها الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في ٢٢ آذار ٢٠٠٤، أدانتها لحادثة الاغتيال التي طالت الشيخ احمد ياسين التي نفذتها الطائرات العسكرية الإسرائيلية، وتضمن البيان تقديم التعازي الى شعب فلسطين وقيادته، ومطالبا بتوحيد الصف الفلسطيني أمام العدو

الإسرائيلي، وأوضح البيان مسؤولية إسرائيل عن تأزيم الموقف، وتصعيده والذي سيزيد حالة التوتر في الشرق الأوسط [٥٤].

قدمت المملكة العربية السعودية استنكارها للجريمة التي نفذتها القوات الإسرائيلية باغتيال الشيخ احمد ياسين، وقد طالب مجلسها الوزاري الذي عقد في ٢٣ من الشهر نفسه برئاسة ولي العهد السعودي عبدالله بن عبد العزيز، المجتمع الدولي بالوقوف بوجه الاعتداءات الإسرائيلية التي خالفت الأعراف الدولية والإنسانية جميعها، وأدت الى المزيد من العنف في الأراضي العربية المحتلة [٥٥].

أما دولة الكويت، فقد أدان الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس الوزراء الكويتي عملية اغتيال الشيخ احمد ياسين وعدها جريمة بشعة قامت بها إسرائيل التي لطالما ادعت بأنها تبادر بالسلام وليس العنف، في حين أن جريمتها تمثل انتهاكا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة [٥٦]، وقد دعت الكويت مجلس الأمن الدولي القيام بواجبه تجاه الاعتداءات الإسرائيلية مع إلزام إسرائيل على احترام القرارات الشرعية الدولية، وقد أكد الشيخ صباح الأحمد أن القمة العربية التي ستعقد في تونس في الأيام القادمة ستناقش حادثة اغتيال الشيخ احمد ياسين [٥٧].

أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة جريمة اغتيال الشيخ احمد ياسين، وقد صرح وزير الثقافة والإعلام الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان [٥٨] في ٢٢ آذار ٢٠٠٤، بأن هذا العمل الإجرامي الذي قامت به إسرائيل سيؤدي الى تفجير الأوضاع قبل انعقاد القمة العربية في تونس، وقد طالب المجتمع الدولي لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني [٥٩]، كذلك دعا الى احترام قرار محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤، الذي أكد على إزالة الجدار العازل العنصري غير الشرعي، وتعويض المتضررين الفلسطينيين جراء ذلك الأمر، ورحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بفتح الأمم المتحدة سجلا دوليا لتوثيق الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالفلسطينيين من جراء تشييد

إسرائيل الجدار العازل في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية [٦٠] .

وجهت دولة قطر خلال اجتماع مجلس الأمن في ٢٣ آذار ٢٠٠٤، كلمة أدانت من خلالها اغتيال الشيخ احمد ياسين على يد القوات الإسرائيلية، وبينت في بيانها أن الحكومة الإسرائيلية لا تريد السلام وإنها تعمل على جر المنطقة الى المزيد من أعمال العنف، وان عملية تصفية القيادات الوطنية الفلسطينية تؤدي الى مزيد من الفوضى وإراقة الدماء، وقد اتهمت دولة قطر حزب الليكود الإسرائيلي بالعمل على تحقيق إطماعه التوسعية من خلال شن الحروب العدوانية ضد الفلسطينيين، فيما طالبت دولة قطر المجتمع الدولي بوقف المجازر التي تنفذ ضد أبناء الشعب الفلسطيني، واحترام حقوق الإنسان وإقامة التعايش السلمي، ونبذ سياسات العنف والإرهاب، والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية [٦١].

أعلنت دولة قطر في نيسان ٢٠٠٤، موقفها الرافض لقيام إسرائيل في بناء الجدار العازل والمضي قدما في انجازه الذي زاد الأمور تعقيدا في منطقة الشرق الأوسط [٦٢]، داعية الموقف الدولي الى الشجب والاستنكار ضد بناء هذا الجدار لما له من أثار سلبية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وكذلك على حركة المواطنين وحرية التجارة، ولقد ضم الجدار العازل أكثر من (٢٥) قرية فلسطينية بعد تدمير اقتصادها بالكامل، وفصل بعضها عن بعض، وأكدت دولة قطر أن المرحلة الثانية من المخطط سيعزل مدينة القدس عن الضفة الغربية، وكذلك عزل أكثر من (٢٠٠) ألف مواطن فلسطيني في داخل الخط الأخضر، مشيرة الى أن تقديرات البنك الدولي لبناء الجدار العازل سيغتصب حوالي (١٢٪) من أراضي الضفة الغربية، وأكدت دولة قطر أن مشروع إسرائيل في إقامة الجدار العازل شكل تهديداً مباشراً لقيام كيان سياسي له عواقب جسيمة لمستقبل فلسطين، وستكون له أثار سلبية في نسيج الحياة للفلسطينيين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى كل مسار العملية التفاوضية بل وعلى طبيعة ومضمون التسوية الدائمة المنشودة، إليها مؤكدة أن العنف لا يؤدي إلا العنف، فضلا عن إهمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير للعيش في امن

وسلام جنبا الى جنب مع إسرائيل [٦٣] .

قدمت سلطنة عمان تعازيها للشعب الفلسطيني عبر بيان وزارة الخارجية الذي عد استهداف الشيخ احمد ياسين إثناء خروجه من المسجد بعد صلاة الفجر عملا عدوانيا، وان سلطنة عمان تعلن وقوفها التام مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وطالب البيان المجتمع الدولي للتدخل العاجل لأجل حماية الشعب الفلسطيني، وأيضا طالب الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية لاتخاذ خطوات أكثر حزماً لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وإجبار قادتها للجلوس الى طاولة المفاوضات [٦٤] .

أما بخصوص الجدار العازل فقد أكد وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي أن إسرائيل من خلال بنائها الجدار العازل قد عرقلت مساعي الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في إقامة دولتين تعيشان في سلام دائم، وان إسرائيل بعملها هذا قد هدمت الأمل لدى الفلسطينيين بالأمن والسلام، فيما صرح وزير الخارجية العماني أن لا عودة للعلاقات مع إسرائيل بفتح مكتب التمثيل التجاري ما لم يكون هناك تغير ايجابي في عملية السلام وإيقاف الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني [٦٥] .

أما مملكة البحرين فقد عدت أيضا خلال اجتماع مجلس الأمن، جريمة اغتيال الشيخ احمد ياسين عملا إرهابيا من ضمن الجرائم البشعة التي قامت بها إسرائيل، وان هذا العمل سيزيد حالة التوتر والعنف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، وان إسرائيل لا تحترم المبادرات التي تدعو الى احترام عملية السلام العادل في المنطقة، وأكدت مملكة البحرين حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية لهم ضد الاعتداءات الإسرائيلية [٦٦] .

وحضر وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك أل خليفة [٦٧] في ٢٦ آذار ٢٠٠٤ الاجتماع التحضيري لوزراء خارجية العرب الذي يسبق عقد القمة العربية المقرر إقامتها في تونس، وقد ألقى كلمة خلال الاجتماع قائلا : إن من تداعيات الصراع

العربي الإسرائيلي في المنطقة، وما نتج عنه من أثار سيئة بحق طموحات الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة وحرية، وان السياسة العدوانية الإسرائيلية قد تصاعدت بشكل خطير بعد أن شرعت ببناء الجدار العازل، مما اثر في الجهود الدولية الرامية لإيجاد سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط، وشدد وزير خارجية البحرين على ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك أمام القضايا المصيرية وتقوية دور الجامعة العربية [٦٨].

من جانبها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر آذار ٢٠٠٤ ،إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير على وفق مبدأ تشجيع الديمقراطية وإصلاح الأنظمة السياسية فيها، لإنعاش الحالة الاقتصادية والاجتماعية بين شعوبها، إلا أن الغاية الحقيقية وراء هذا المشروع، هو العمل على دمج إسرائيل في مجتمعات الشرق الأوسط وفرضها على الأنظمة السياسية الموجودة في المنطقة[٦٩].

أما موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير فقد أعلنت المملكة العربية السعودية رفضها للمشروع وعملية الإصلاح التي طالبت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل على ضرورة أن يكون الإصلاح من الداخل، وان لا يكون مفروضا من الخارج، وان حرية الشعوب ورفاهيتها والاستجابة لمطالبهم هي شأن داخلي، وطالب سعود الفيصل الإدارة الأمريكية بمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قبل إعلان المبادرة[٧٠] .

وبالنسبة لدولة الكويت، فقد صرح رئيس مجلس الوزراء صباح الأحمد الجابر الصباح بعدم رفض المشروع الأمريكي، لكن يجب التدرج بالتغيير مع ضرورة التمسك بإيجاد سلام عادل وشامل ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[٧١] .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أوصت بعدم رفض المشروع الأمريكي قبل أن يتم دراسته وإمعان النظر فيه والبحث عن أوجه الاستفادة منه، أما قطر فقد أكدت على لسان وزير خارجيتها حمد بن جاسم على ضرورة دراسة المبادرة والإفادة منها قبل رفضها [٧٢] .

بينما أكدت سلطنة عمان، أن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة مهمة لكونها ذات تأثير كبير في الاستقرار الدولي، وان إيجاد حلول لقضايا الشرق الأوسط السياسية والاجتماعية هي من الأمور المهمة والتي تحتاج الى دراسة وتروي، وان سلطنة عمان تدين الأعمال الإرهابية كافة، وإنها تتضامن مع المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب [٧٣] .

وطالبت مملكة البحرين بضرورة التنسيق بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية لإنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير [٧٤] .

وعقدت القمة العربية في تونس في ٢٣ أيار ٢٠٠٤ وغاب عنها بعض زعماء الدول العربية وقادتها وأرسلوا من ينوب عنهم لحضورها، صدر عن القمة عدة قرارات تجاه القضية الفلسطينية منها أوصت القمة بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وبحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس بحلول العام ٢٠٠٥، وأوصت قرارات القمة بتوجيه دعوى الى اللجنة الرباعية (هيئة الأمم المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الاتحاد الأوربي) لإيجاد سلام عادل وشامل من خلال استئناف عملها لمشروع خارطة الطريق، لكن على وفق مقترحات مشروع المبادرة العربية للسلام الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأدانت القمة العربية الجدار العازل الذي أقامته إسرائيل، وأثاره السلبية على حياة الفلسطينيين، وما سببه من تهجير للمواطنين، وتجريف لأراضي الشعب الفلسطيني، وان أي انسحاب إسرائيلي نتيجة قرار فك الارتباط الإسرائيلي يجب أن يكون تحت أشراف هيئة الأمم المتحدة وان يكون بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، ووجه زعماء القمة العربية وقادتها تحية لقيادة وشعب فلسطين وصمودهم أمام الاعتداءات الإسرائيلية[٧٥].

أيدت دول مجلس تعاون الخليج العربي قرارات القمة العربية في تونس، وقدمت السعودية التي مثلها وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، التزاماتها المالية كافة المخصصة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية المقررة في قمة تونس، والبالغة (١٦) مليون دولار ولمدة ٦ أشهر تبدأ من

١ نيسان حتى أيلول ٢٠٠٤[٧٦].

جاء في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، أن دول الكويت والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين لم تقدم أي دعم مادي لميزانية السلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٤ [٧٧]، إلا أن المجلس الوزاري الكويتي قدم مساعدات إنسانية بقيمة (٥) ملايين دولار الى الشعب الفلسطيني قدمت على دفعتين، الأولى مليونا دولار في ٢٥ أيار ٢٠٠٤، والثانية في ٢٠ حزيران من العام نفسه، وكانت قيمتها (٣) ملايين دولار لإيواء الأسر الفلسطينية التي تضررت مساكنهم نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية [٧٨] .

وجه الشيخ زايد أل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٣ أيار ٢٠٠٤، على إعادة أعمار (٦٠٠) منزل تضررت نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة رفح [٧٩]، وبكلفة مالية تقدر بـ(٢٠) مليون دولار، وأمر الشيخ زايد أل نهيان بترميم قبة الصخرة في الحرم القدسي الشريف بعد أن تعرضت مدينة القدس الى هزة أرضية عام ٢٠٠٤ [٨٠] .

تلقى زعماء دول الخليج العربي خبر وفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بمزيد من الحزن والأسى لما قدمه من تضحيات في سبيل القضية الفلسطينية لاسيما في أيامه الأخيرة، بعد أن حاصرته القوات الإسرائيلية في مقره في رام الله، ولم تسمح له بمغادرتها إلا بعد أن تدهورت حالته الصحية، فقد حضر ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز مراسيم تشييع الجنازة في العاصمة المصرية القاهرة، الى جانب الرئيس المصري حسني مبارك والملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وعدد من الزعماء العرب، وقد أرسل الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية برقية تعزية الى القيادة الفلسطينية وشعب فلسطين بوفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات [٨١] .

فيما قدم أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح برقية تعزية الى رئيس السلطة الفلسطينية الانتقالي روحي فتوح والى الشعب الفلسطيني، وأرسلت دولة الكويت وفداً وزارياً لحضور مراسيم التشييع، وأعلنت الإذاعة الكويتية عن قطع برامجها المعتادة والقيام بإذاعة تلاوات من

القران الكريم ترحما على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات[٨٢] .

وقدم رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد أل نهيان[٨٣]، تعازيه الى الشعب الفلسطيني بوفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وقدم الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر، والسلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان، والملك حمد بن عيسى ملك البحرين، تعازيهم الى الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وأعربوا عن أسفهم بخسارة الرئيس الراحل الذي كافح في سبيل استرجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني[٨٤] .

وفي محاولات لدعم القضية الفلسطينية وإنهاء الاعتداءات الإسرائيلية أعلن عن عقد قمة شرم الشيخ في ٨ شباط ٢٠٠٥ بين كل من (فلسطين – إسرائيل – مصر – الأردن) للتوصل الى وقف العمليات العسكرية بين فلسطين وإسرائيل ولأول مرة منذ انطلاق انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، فضلا عن إطلاق سراح (٩٠٠) أسير فلسطيني [٨٥] .

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الدورة الرابعة والتسعين في ١٣ آذار ٢٠٠٥ في الرياض، وقد صدر عن المجلس البيان الختامي الذي قدم فيه التهاني لرئيس السلطة الفلسطينية المنتخب محمود عباس متمنين له الموفقية في مواجهة العقبات لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وأيد الحاضرون قرارات قمة شرم الشيخ التي عقدت في ٨ شباط ٢٠٠٥، التي نتج عنها وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأجل التوصل الى سلام عادل وشامل، وضمان عودة السلام الى الأراضي الفلسطينية على وفق الأسس والمتطلبات التي تضمنها مشروع خارطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام وقرارات الشرعية الدولية، وقد أشاد الحضور بالتعامل الايجابي الذي انتهجته السلطة الفلسطينية الجديدة مع القوى المؤثرة الموجودة على الساحة الفلسطينية، كذلك رحب الحضور بجهود رئيس الوزراء البريطاني توني بلير[٨٥] لغرض إحياء عملية السلام، ودعم السلطة الفلسطينية خلال مؤتمر لندن في ١ آذار ٢٠٠٥[٨٦].

وعند انعقاد القمة العربية في الجزائر بتاريخ ٢٢- ٢٣ آذار ٢٠٠٥، تبرعت المملكة العربية

السعودية بمبلغ (٤٦) مليون دولار تدفع خلال ٦ أشهر لدعم موازنة السلطة الفلسطينية [٨٧]، كذلك تبرعت الكويت في هذه القمة بمبلغ(١٢٤) مليون دولار، وتأتي هذه المبادرة بعد تحسن العلاقات الكويتية الفلسطينية وقدوم قيادة فلسطينية جديدة [٨٨].

أمر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد أل نهيان في ٢٤ تموز ٢٠٠٥، ببناء مدينة كاملة في قطاع غزة على أنقاض المستوطنات الإسرائيلية، بقيمة (١٠٠) مليون دولار، لغرض إيواء (٤٠) ألف فلسطيني، وقد سميت بمدينة الشيخ خليفة ين زايد [٨٩].

أما قطر فقد حاولت في العام ٢٠٠٥ تقوية علاقاتها السياسية مع إسرائيل، لذلك التقى وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم مع وزير خارجية إسرائيل نسيبي ليفني(צ'יפי לבני)[٩٠] في إثناء انعقاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكسب دعم إسرائيل في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، وقد عدّ هذا الطلب الأول من نوعه من دولة عربية موجه الى إسرائيل بصورة علنية من اجل الحصول على دعم لعضوية مجلس الأمن [٩١].

أما سلطنة عمان فقد نفى وزير خارجيتها يوسف بن علوي عودة العلاقات مع إسرائيل منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية، وان سلطنة عمان لن تقيم أي علاقة مع إسرائيل ما لم تجد جدية من قبل إسرائيل في إقامة سلام عادل وشامل مع الفلسطينيين[٩٢]، وقد أجرى وزير خارجية سلطنة عمان اتصالا هاتفيا مع رئيس السلطة الفلسطينية في ٥ تشرين الأول من العام نفسه، تناول فيه الطرفان الأوضاع الفلسطينية بعد أن انسحبت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة [٩٣].

وإما البحرين فقد أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن مبارك أل خليفة عن إنهاء المقاطعة التجارية مع إسرائيل بعد أن انسحبت الأخيرة من قطاع غزة، مشيرا الى أن سبب رفع المقاطعة جاء من ضمن شروط الاتفاقية الحرة للتجارة [٩٤] مع الولايات المتحدة الأمريكية [٩٥].

الخاتمة

أما الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٢-٢٠٠٥ فقد كان متفاوتاً، فكان للمملكة العربية السعودية عمل كبير في احتواء الأزمة، المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢ التي جعلت شرط قبولها من الطرف الإسرائيلي الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وهذا الشيء دفع بعملية السلام في الشرق الأوسط نحو الأمن والاستقرار وتحسين العلاقات العربية الإسرائيلية في المستقبل.

وكانت موقف دول مجلس التعاون الخليجي داعما للقضية الفلسطينية فقدمت دولة الكويت مساعدات للشعب الفلسطيني، من منطلق الأنساني والإسلامي لا غير، لسوء علاقتها مع السلطة الفلسطينية، لكن تلك العلاقة قد تحسنت بعد تولي محمود عباس رئاسة السلطة، الذي قدم اعتذاراً رسمياً للكويت عن مواقف رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات الداعمة للنظام العراقي السابق عند احتلاله الكويت .

أما دولة الإمارات فقد قدم رئيسها الشيخ زايد آل نهيان، جلُ اهتمامه في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني ولم يكن يحبذ أقامة أي علاقة مع الكيان الصهيوني أبان مدة حكمة.

إما دولة قطر، على الرغم صغر مساحتها إلا أنها كانت تسعى الى أن تكون الرقم الصعب في السياسة الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فبالرغم من مواقفها السياسية الداعمة لقضية فلسطين، إلا أنها كانت تعمل على تحسين علاقاتها مع إسرائيل، ويبدو أن هذه النظرة السياسية تجاه إسرائيل، قد جاءت على وفق قراءات مستقبلية، لما ستحظى به إسرائيل من مكانة دولية في ميزان القوى الدولية .

أما سلطنة عمان التي ترغب بمسك العصا من المنتصف والابتعاد على المشاكل الدولية على الرغم من بعض المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية، التي قد جاءت خجلا أمام الرأي العربي والإسلامي .

أما البحرين فقد كان دعمها للقضية الفلسطينية، متوازناً فلم تخرج من عباءة قرارات الجامعة العربية أو قرارات مجلس التعاون الخليجي، غير ذلك لم يكن لها حضور مميز بشأن القضية الفلسطينية، إلا من خلال حضور بعض المؤتمرات التفاوضية بشأن القضية الفلسطينية.

وبشكل عام يمكن تصنيف سياسة دول مجلس التعاون الخليج العربي تجاه القضية الفلسطينية سياسة الشجب والاستنكار، والدول المغلوب على أمرها، وسط هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وغياب القوة العظمى الموازية لها.

لكن على الرغم من ذلك، يمكن القول أن الدعم المادي والإنساني الذي قدم من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، قد أسهم بشكل كبير في تخفيف معاناة الحصار وسياسة التجويع والتهجير التي فرضت على الشعب الفلسطيني من قبل العدو الإسرائيلي.

قائمة المصادر

١- ميساء عصام الجيوسي، الخطاب الرسمي للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش تجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١ – ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٤ ، ص٧١.

٢- صحيفة القدس العربي، العدد ٣٩٤٥، فلسطين، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٥.

٣- المصدر نفسه، ص٦.

٤- المصدر نفسه، العدد ٣٩٤٦، فلسطين، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٥.

٥- ولد عام ١٩٤٣ في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، أصبح قائد للقيادة المركزية الأمريكية للفترة (١٩٧١ – ٢٠٠٠)، اختاره وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عام ٢٠٠١ ليكون مبعوثا خاصا للولايات المتحدة الأمريكية الى إسرائيل والسلطة الفلسطينية . لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد احمد خلف الجبوري، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانفصام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية ١٩٧٨- ٢٠٠٧، المناهل، الأردن، ٢٠٢٠، ص١٥٦.

٦- صحيفة القدس العربي، العدد ٣٩٤٧، فلسطين ،٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٥.

٧- صحيفة الحياة، لبنان، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢، لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.sauress.com/alhayat/**31106454**

٨- صحيفة القدس العربي، العدد ٣٩٤٧، فلسطين، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٦.

٩- منذر احمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٤ – ٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤، ص٧٨ .

١٠- مبادرة السلام العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت ٢٨ آذار ٢٠٠٢، مجلة

الدراسات الفلسطينية، مج ١٣، العدد ٥١، بيروت ، ٢٠٠٢، ص١٨٧.

١١- مؤتمر القمة العربية، الدورة العادية الرابعة عشر، قرار رقم (٢٢٤)، بيروت، ٢٨ آذار ٢٠٠٢.

١٢- علي ريسان بدر، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مشاريع التسوية للصراع العربي الصهيوني ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٨، ص٨١ – ٨٢.

١٣- صحيفة الجزيرة، العدد ١٠٧٠٨، الرياض، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٢.؛ صدام يوسف عبد الجغيفي، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٩١- ٢٠٠٢ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠١٥، ص١٩٨- ١٩٩.

١٤- وهي واحدة من أهم وكالات الأمم المتحدة، وقد عملت في صفوف اللاجئين الفلسطينيين منذ الأول من أيار ١٩٥٠، وفقا للتفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ والصادر عام ١٩٤٩، وتضمنت مسؤولية الاونروا في الأصل وضع مخططات لتأقلم اللاجئين الفلسطينيين في الوضع الاقتصادي للبلد المضيف ومنحهم مساعدة طارئة ويلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حاليا فيها ٤،٥٦ مليون نسمة . لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عاطف أبو عودة، دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين «مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجا»، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة، ٢٠١٦، ص٥٨- ٥٩.

١٥- الصندوق الكويتي للتنمية، العدد ٩٢، الكويت، ٢٠١٨، ص١١.

١٦- صحيفة البيان الإماراتية، الإمارات تخفض مستوى تمثيلها تضامنا مع الفلسطينيين، ٢٨ آذار ٢٠٠٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.albayan.ae/last-page/2002-03-28-1.1306170

١٧- صحيفة الجزيرة القطرية، قمة بيروت تتماسك وجدل حول كلمة عرفات، ٢٨ آذار ٢٠٠٢. لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/28/

١٨- صحيفة الجزيرة، العدد١٠٧٤٧، الرياض، ٢٨ آذار ٢٠٠٢.

١٩- صحيفة الجيش اللبنانية، العدد ٢٠٣، ٦ أيار ٢٠٠٢ .

٢٠- زهير المخ، قطر دراسة في السياسة الخارجية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩، ص٢٤٠ – ٢٤١.

٢١- صدام يوسف عبد الجغيفي ، المصدر السابق، ص١١٩ .

٢٢- روز يعقوب هيلانة، اثر أحداث ١١/ سبتمبر على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٨، ص١٠٨ – ١٠٩.

٢٣- امجد احمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١ – ٢٠١٠، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٤، ص١٢٩.

٢٤- ولد عام ١٩٥٣ في مدينة البيرة، تخرج من معهد المعلمين في رام الله عام ١٩٧٥، انضم لصفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٩، اعتقل عدة مرات في سجون الاحتلال، وفي عام ٢٠٠١ أصبح أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي عام ٢٠٠٨ حكمت عليه المحكمة العسكرية الإسرائيلية بالسجن لمدة ثلاثين عاما . لمزيد من التفاصيل ينظر : زهور محمود أبو مياله (دويات)، جورج حبش حياته ونضاله، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٥، ص١٠٨ – ١٠٩.

٢٥- ولد عام ١٩٤٠ في مدينة غزة، تخرج من جامعة القاهرة قسم المحاسبة، في عام ١٩٩٥ تولى مسؤولية الإدارية المالية والعسكرية لحركة فتح، عدّ من المخططين الرئيسيين لعملية

سفينة كارين A المحملة بالأسلحة المتنوعة والمتوجهة الى غزة . لمزيد من التفاصيل ينظر : الاعتقال يغيب اللواء فؤاد الشوبكي ١٣ عاما، الموقع الرسمي لحركة فتح لبنان «فلسطيننا»، ٢٠ أب ٢٠١٩، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

http://www.falestinona.com/flst/Art/121424#gsc.tab=0

٢٦- فيصل صبحي مصباح اسليم، تطورات الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠١ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص٥٢ -٥٨.

٢٧- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الشيخ صباح يؤكد ضرورة تمكين لجنة تقصي الحقائق لأداء مهامها في الأراضي الفلسطينية، ٣٠ نيسان ٢٠٠٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx-?id=1250075&language=ar

٢٨- صبا حسن مولى، الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان ودوره في السياسة العربية (١٩٧١ – ٢٠٠٤)، دار ومكتبة عدنان للطباعة، بغداد، ٢٠١٦، ص١٢٤ .

٢٩- علاء محمد محيسن العلايا السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠- ٢٠٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٩، ص٩٤.

٣٠- تيسير علي الحساينة، تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية(١٩٩٤-٢٠١٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص٦٦.

٣١- صحيفة الجزيرة، العدد ١٠٧٥، الرياض، ٩ آذار ٢٠٠٢.

٣٢- صحيفة الجزيرة القطرية، وزير خارجية قطر بحث مع مبارك القمة الإسلامية، ١٢

نيسان ٢٠٠٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي :

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/4/21/

٣٣- ولد عام ١٩٦٥ في العاصمة السورية دمشق، تخرج من كلية الطب بجامعة دمشق عام ١٩٨٨، كلفه والده لإدارة الملف اللبناني عام ١٩٩٥، انتخب رئيسا للجمهورية السورية عام ٢٠٠٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٤٨١.

٣٤- صدام يوسف عبد الجغيفي ، المصدر السابق، ص١٨٣.

٣٥- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، اكتمال وصول قادة دول مجلس التعاون الى جدة للمشاركة في القمة التشاورية، ٢٦ ايار٢٠٠٢. لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي :

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx-?id=1256835&language=ar

٣٦- صحيفة البيان الإماراتية، ملك البحرين يحذر من تعرض المصالح الأمريكية للخطر : الأمن إما أن يكون للجميع وإلا فلن ينعم به احد، ٢٢ نيسان ٢٠٠٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي

https://www.albayan.ae/one-world/2002-04-22-1.1312666?ot=ot.AMPPageLayout

٣٧- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ملك البحرين يشيد بنتائج القمة الثلاثية في شرم الشيخ، ١٣ أيار ٢٠٠٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language

٣٨- المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، البيان الختامي، الدورة الثالثة والعشرين، الدوحة، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٢.

٣٩- امجد احمد جبريل، المصدر السابق، ص١٥٤ – ١٥٦.

٤٠- ولد عام ١٩٥٨ في تونس، ثم هاجر مع عائلته الى إسرائيل عام ١٩٥٩، حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة بن غورين، في عام ١٩٩٢ انتخب عضوا في الكنيست عن حزب الليكود، ثم أصبح وزيرا للعلوم عام ١٩٩٨، ثم وزيرا للخارجية عام ٢٠٠٣. صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٩٧٢، الرياض، ٢٢ حزيران ٢٠٠٣.

٤١- زهير المخ، المصدر السابق، ص٢٢٣ – ٢٢٤.

٤٢- ولد عام ١٩٤٠ في الطائف، وهو احد أبناء الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود، تخرج من جامعة برنستون عام ١٩٦٤، أصبح وزيرا للخارجية عام ١٩٧٥ وهو ثالث وزير للخارجية السعودية، وبحكم عمله ترأس الكثير من اللجان منها اللجنة العربية الخاصة بلبنان، ولجنة التضامن العربي، توفي عام ٢٠١٥ . لمزيد من التفاصيل ينظر: عمرو موسى، كتابيه، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٨٢.

٤٣- صحيفة الجزيرة، العدد ١١٢٠٦، الرياض، ٤ حزيران ٢٠٠٣.

٤٤- علي ريسان بدر، المصدر السابق ،ص١١٥.

٤٥- امجد احمد جبريل، المصدر السابق، ص ١٥٦.

٤٦- عبدالله محمود نجم، موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية مابين عامي (١٩٨١ –٢٠١٢) من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤ ، ص١٧٤.

٤٧- علي ريسان بدر، المصدر السابق، ص١١٩.

٤٨- مصلح حسن احمد، موقف القانون الدولي من الجدار العازل، مجلة العلوم القانونية

والسياسية، مج ٣، العدد ٢، كلية القانون، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٤، ص١١٠.

٤٩- تأسست عام ١٩٤٥، وهي الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، ويقع مقرها في لاهاي بهولندا، إن لهذه المحكمة نشاطاً قضائياً واسعاً، فإنها تفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية بين الدول، كما تمارس وظيفة استشارية من خلال إصدار الفتاوى للجهات التي تحال إليها من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. لمزيد من التفاصيل ينظر : ريم تيسير خليل العارضة، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٧، ص٨٤- ٨٧.

٥٠- أياد محمد عبد الرحمن أبو ركبة، المصدر السابق، ص ٥٧- ٥٩.

٥١- ولد عام ١٩٥٨ في الكويت، درس في الجامعات الأمريكية ثم حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة وستمنسر البريطانية، أصبح سفيرا في هولندا عام ٢٠٠٢، ثم ملحقا في السفارة الكويتية في لندن . لمزيد من التفاصيل ينظر علي خالد الجابر - (وكيبيديا) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط الأتي :

https://ar.wikipedia.org/wiki/

٥٢- كلمة علي خالد الجابر الصباح سفير دولة الكويت في مملكة هولندا، مشاركة دولة الكويت في جلسات قضية الجدار العازل المطروحة أمام محكمة العدل الدولية، لاهاي، ٢٣ شباط ٢٠٠٤.

٥٣- هـ.م.م - الجمعية العامة، فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، البند الخامس من جدول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٣ تموز ٢٠٠٤.

٥٤- محكمة العدل الدولية شاهد جديد على العنف الصهيوني والانحياز الأمريكي، مجلة

المجتمع، العدد ١٦١٠، الكويت، ٢٣ تموز ٢٠٠٤.

٥٥- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، مجلس التعاون الخليجي يدين جريمة اغتيال القائد المجاهد احمد ياسين، ٢٢ آذار ٢٠٠٤. لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي :

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx-?id=1421449&language=ar

٥٦- صحيفة القدس العربي، العدد ٤٦١٢، فلسطين، ٢٣ آذار ٢٠٠٤، ص٦.

٥٧- صدرت في ١٢ أب ١٩٤٩ وتتعلق بتوفير الحماية للمدنيين في الأراضي التي احتلهاالعدو، وعدم تعريضهم للتعذيب أو التمييز أو الاعتداء على كرامتهم أو الحط منها. لمزيد من التفاصيل ينظر : هـ.م.م، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، جنيف، ١٢ أب / أغسطس ١٩٤٩.

٥٨- صحيفة القبس، العدد ١١٠٥٥، الكويت، ٢٢ آذار ٢٠٠٤.

٥٩- ولد عام ١٩٧٢ في أبو ظبي، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الإمارات، تولى منصب وزير الإعلام والثقافة عام ١٩٩٧، ثم وزيرا للخارجية الإماراتية عام ٢٠٠٦ . لمزيد من التفاصيل ينظر : صحيفة الجزيرة القطرية، عبدالله بن زايد وزير التصريحات المثيرة للجدل، ٢ نيسان ٢٠١٨، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2018/4/2/

٦٠- وكالة أنباء الإمارات (وام)، الإمارات تدين جريمة اغتيال الشيخ احمد ياسين، أبو ظبي، ٢٣ آذار ٢٠٠٤ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي :

http://wam.ae/ar/details/1395230278306

٦١- علاء محمد محيسن العلايا، المصدر السابق، ص٩٥.

٦٢- هـ.م.م – مجلس الأمن، السنة التاسعة والخمسون، الجلسة (٤٩٢٩)، جدول الأعمال الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٤، ص٢٤- ٢٥.

٦٣- منذر احمد زكي شراب، المصدر السابق، ص٥٦ .

٦٤- هـ.م.م – مجلس الأمن، السنة التاسعة والخمسون، الجلسة (٤٩٢٩)، جدول الأعمال الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، المصدر السابق، ص٢٤- ٢٥ .

٦٥- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، سلطنة عمان تدين جريمة اغتيال الشيخ المجاهد احمد ياسين ٢٣ آذار ٢٠٠٤ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي:

https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=pnDwU-La4359980493apnDwUL

٦٦- صحيفة الوطن ، يوسف بن علوي في حديث لل(الوطن)، العدد ٧٥٧٣، سلطنة عمان، ١٢ نيسان ٢٠٠٤ .

٦٧- هـ.م.م – مجلس الأمن، السنة التاسعة والخمسون، الجلسة (٤٩٢٩)، جدول الأعمال الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، المصدر السابق، ص٢٦- ٢٧.

٦٨- ولد عام ١٩٥٣ في البحرين، حصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية والقانون من جامعة لندن في بريطانيا، تولى أعمال وزارة الخارجية عام ١٩٧١، ثم نائبا لرئيس الوزراء عام ٢٠٠٢، إضافة الى منصبه كوزير للخارجية . لمزيد من التفاصيل ينظر : صحيفة البحرين، العدد ٤٢٢٤، البحرين، ٨ أيار ٢٠٢٠.

٦٩- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، بدء أعمال مجلس وزراء الخارجية العرب التحضيري لأعمال القمة العربية في تونس، ٢٨ آذار ٢٠٠٤.لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي :

https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=qb9WS-Wa4152498339aqb9WSW

٧٠- مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٥٠، تشرين الأول ٢٠٠٤ .

٧١- عبد الرزاق رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٧٦.

٧٢- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص١١٣ .

٧٣- المصدر نفسه، ص١١٤ .

٧٤- سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية (٢٠٠٥- ٢٠١٦)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧، ص٨٥.

٧٥- مجلة الجزيرة، العدد ٧٢، الرياض، ٢٦ آذار ٢٠٠٤.

٧٦- م. ق.ع، قرار رقم (٢٥٩/ أ) وقرار رقم (٢٥٩/ ب)، تونس، ٢٢- ٢٣ مايو / أيار ٢٠٠٤.

٧٧- أياد محمد عبد الرحمن أبو ركبة، المصدر السابق، ص٦٠ .

٧٨- محسن محمد صالح وبشير موسى نافع، المصدر السابق، ص١٩٧ .

٧٩- سارة عبد اللطيف سعود الزيد، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية ١٩٦١ – ٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢، ص١٢١ .

٨٠- مدينة فلسطينية تقع جنوب قطاع غزة على ساحل البحر المتوسط، وتشكل مدينة رفح النقطة الحدودية مع مصر، وتعتبر من المدن التاريخية القديمة فقد أنشأت قبل ٥ ألاف سنة، وقد قسمت مدينة رفح الى قسمين بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ التي استعادت

مصر سيناء بموجبها . لمزيد من التفاصيل ينظر : احمد المرعشلي وآخرون، المصدر السابق، ص٤٦٩.

٨١- إبراهيم مبارك ضحى أبو مقيريعة المنصوري، المصدر السابق، ص١٧٠.

٨٢- صحيفة الجزيرة، العدد ١١٧٣٤، الرياض، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

٨٣- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٤٨٢، الرياض، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

٨٤- ولد عام ١٩٤٨ في مدينة العين الإماراتية، تلقى تعليمه في مدينة العين، كما تعلم السياسة من مجلس والده، وفي عام ١٩٦٦ تم تعيينه حاكما على المنطقة الشرقية لمدينة العين، وفي عام ١٩٦٩ أصبح وليا للعهد، تولى حكم الإمارات بعد وفاة والده الشيخ زايد أل نهيان في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤. لمزيد من التفاصيل ينظر : سلطان احمد الجابر، الكتاب السنوي لدولة الإمارات ٢٠١٦، المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص٢٢.

٨٥- صحيفة الجزيرة القطرية، توالي ردود الفعل العربية على وفاة عرفات، ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٤ . لمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي :

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/11/16/

٨٦- احمد جواد سالم الوادية، المصدر السابق، ص١٠٥.

٨٧- ولد عام ١٩٥٣ في مدينة إدنبرة، درس في جامعة أكسفورد ليتخرج منها عام ١٩٧٥ عن كلية الحقوق، انضم الى حزب العمال عام ١٩٧٨، أصبح رئيسا لحزب العمال عام ١٩٩٢، ومن ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٩٧ ولغاية ٢٠٠٧ لثلاث فترات رئاسية . لمزيد من التفاصيل ينظر : فراس لبيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، المصدر السابق، ص٤٩١.

٨٨- عقد في العاصمة البريطانية لندن في ١ آذار ٢٠٠٥ بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، الغاية منه دعم السلطة الفلسطينية اقتصاديا وسياسيا بعد أن تقلدها محمود عباس، ودعم جهوده في تحجيم دور الفصائل المسلحة الفلسطينية، كما سعى توني بلير الى دعوة إسرائيل الى المؤتمر لكنها رفضت ذلك، لكونها لا تريد الخروج من العباءة الأمريكية الداعمة

لها، وقد تم تقديم دعم مالي بقيمة ٢ , ١ مليار دولار للسلطة الفلسطينية من خلال المؤتمر . لمزيد من التفاصيل ينظر : صحيفة الأيام، العدد ٣٢٧٢، فلسطين، ٢ آذار ٢٠٠٥ .

٨٩- هـ .م.م – الجمعية العامة – مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٢ آذار - مارس ٢٠٠٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، الدورة التاسعة والخمسون، البنود ٣٦- ٣٧- ٦٢- ١٤٨ من جدول الأعمال، الحالة في الشرق الأوسط قضية فلسطين، التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي، نيويورك، ٣١ آذار ٢٠٠٥.

٩٠- خليل خلف حسين الجبوري وصدام يوسف عبد الجغيفي، إسهامات المملكة العربية السعودية في قرارات القمة العربية وخطاباتها الرسمية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٥ – ٢٠١٤، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج ١٦، العدد ١، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٩، ص١٣٢٦.

٩١- سارة عبد اللطيف سعود الزيد، المصدر السابق، ص١٢١.

٩٢- سالم سعيد الكتبي، المصدر السابق، ص٣٩.

٩٣- ولدت عام ١٩٥٨ في تل أبيب، في بداية الثمانينات التحقت بجامعة بارأيلان في إسرائيل لدراسة الحقوق، إلا إنها لم تكمل دراستها لأنها التحقت بالموساد الإسرائيلي، بعدها أصبحت عضوا في حزب الليكود بعد انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٥ أصبحت وزيرا للخارجية . لمزيد من التفاصيل ينظر : إيناس الخطيب، شخصيات في السياسة الإسرائيلية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا، ٢٠١٥، ص٢- ٤ .

٩٤- جهاد ماهر الطوخلي، العلاقات القطرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (١٩٩٦- ٢٠١٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧، ص١٤- ١٥ .؛ زهير المخ، المصدر السابق، ص٢٢٤.

٩٥- صحيفة الرياض، العدد ١٣٦٦٦، الرياض، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٥ .